

رؤى الخبراء بشأن قضايا السياسات الآنية



مستقبل العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط

جيفري مارتيني (Jeffrey Martini) وهيذر ويليامز (Heather Williams) ووليام يونغ (William Young)

تشكّل الطائفية ولا سيما الجانب السني الشيعي[1] منها سمة بارزة من سمات المشهد في الشرق الأوسط. ومن الحروب الأهلية الدامية في العراق وسوريا واليمن إلى المنافسة الإقليمية بين إيران والمملكة العربية السعودية واستراتيجيات الحكم في البلدان المتعدّدة الأديان، تشكّل الطائفية التطورات الإقليمية. ويصعب قياس الطائفية أو فصلها عن العوامل الأخرى التي يمكن أن تتفاعل معها وتشكّل أيضًا محط تركيز مجموعة الاستخبارات الأمريكية المكلّفة بمهمة تقييم أهميتها وتوقع كيفية تطورها مع مرور الزمن. وصُمّمت هذه الدراسة لمساعدة مجموعة الاستخبارات من خلال تقديم سيناريوهات تتعلّق بتطور الطائفية في الشرق الأوسط على مدى العقد القادم.

لقد وضعنا سيناريوهات من خلال التحليل الإنشائي – بما في ذلك مناقشة ميسّرة مع خبراء في الموضوع – ترتكز على الافتراضات والدوافع التي نعتبرها مهمة بالنسبة لكيفية تطوّر الطائفية. واستندنا في عملية وضع السيناريوهات إلى هذه الافتراضات والعوامل وترتكز هذه العملية على معايير تحرص على أن يكون كل سيناريو معقولاً ومتمايزًا تحليليًا للتمكّن من التفريق بينه وبين السيناريوهات الأخرى. ومن أجل تسهيل التلقي "وعرض عملنا" يتبّع تصميم هذا المنشور الخطوات الواردة في منهجنا، بداية بمراجعة الافتراضات التي تستند إليها دراستنا قبل الانتقال إلى الدوافع ووضع السيناريو. ونختتم بتحديد المواضيع ذات الصلة التي يمكن الاستفادة منها في البحوث المستقبلية.

المنهج

إن السيناريوهات المعروضة في هذه الدراسة هي نتاج مدخلات متعددة. لقد بدأنا نحن – المؤلّفين وفريق البحث – بتبادل منظّم للأفكار فخصّصنا جلسات منفصلة للافتراضات التي تستند إليها السيناريوهات والدوافع للطائفية وكيف يمكن أن تتجلّى هذه الافتراضات والدوافع في مختلف الاحتمالات المستقبلية البديلة. وبعد القيام بهذه العملية الداخلية صغنا أقسام هذه الوثيقة لتوضيح تفكيرنا الأولي. وبعد هذه العملية الداخلية، عقدنا ورشة عمل ضمّت ثمانية خبراء خارجيين من المتخصصين في هذا الشأن طلبنا خلالها رأيهم حول افتراضاتنا والدوافع ثم أدرنا نقاشًا حول الاحتمالات المستقبلية البديلة دون تقديم سيناريوهاتنا الأولية.

وولّدت ورشة العمل افتراضات ودوافع إضافية أُدرجت ضمن المسودات اللاحقة وأدّت بنا إلى صياغة سيناريوهين جديدين لم يكونا وارِدَين في تصوراتنا قبل ورشة العمل.

واخترنا في الانتقال من الافتراضات والدوافع إلى تطوير السيناريوهات عدم اعتماد تقنية "المصفوفة الربعية" حيث يوضع الدافعان الأكثر أهمية جنبًا إلى جنب في مصفوفة من أربع خانات بواقع خانتين في مواجهة خانتين. وبالرغم من اطلاعنا على هذا النهج واستخدامنا له في تحليل سابق فإن تقنية المصفوفة الربعية تحصر دوافع السيناريو في عاملين فقط. ونحن نرى أن مستقبل الطائفية حساس جدًا تجاه دوافع متعددة يضفي وجودها بحدّ ذاته فروقات إضافية على تأثيرات الدوافع في العلاقات الطائفية. وبدلاً من اختيار تقنية المصفوفة الربعية، نحدّد الدوافع الأساسية في بداية كل سيناريو ونصف بدقة كيف تتفاعل.

افتراضات حول تطور الطائفية مستقبليًا في الشرق الأوسط

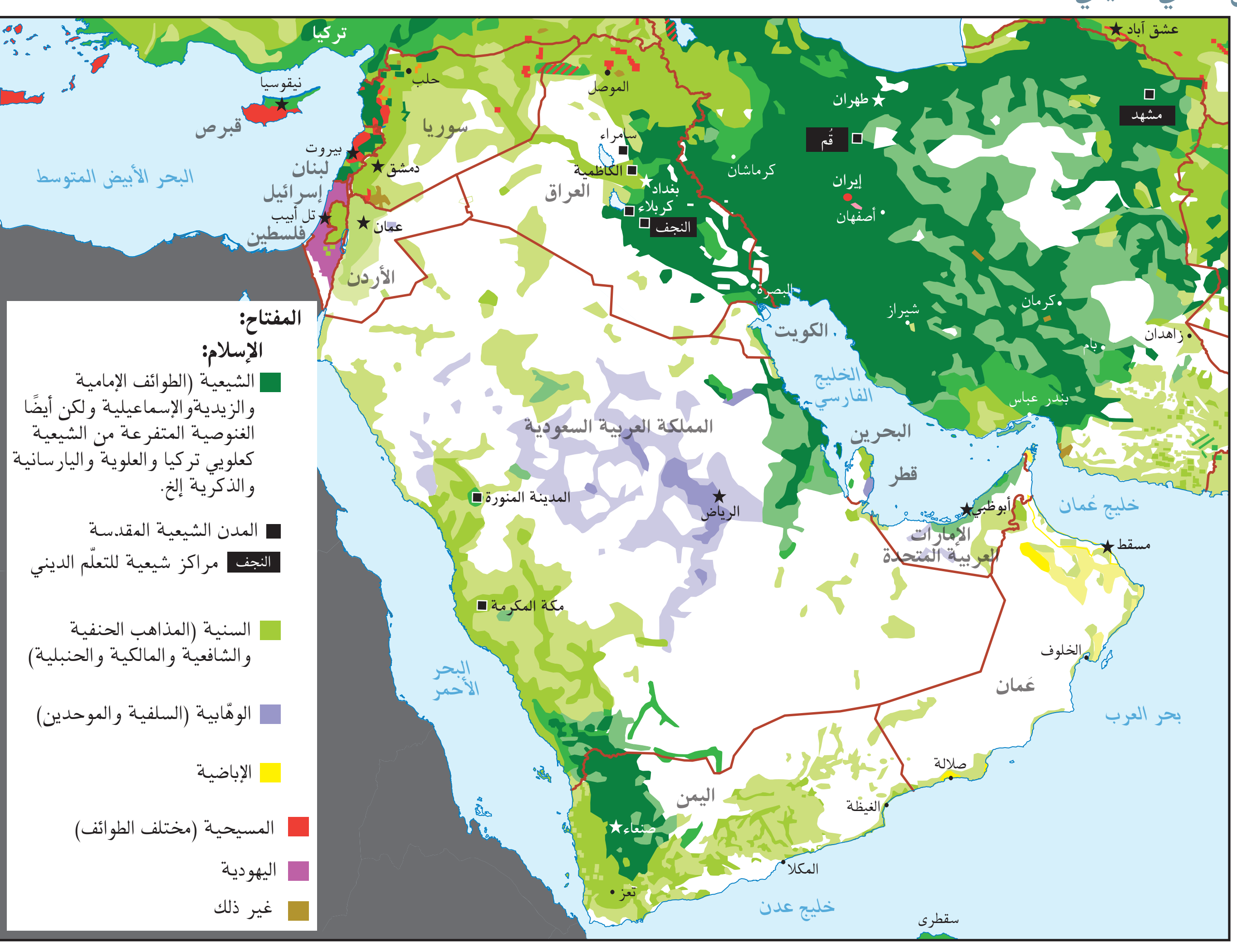
من أجل حدّ سيناريوهاتنا بقيود واقعية، نبدأ بعرض الافتراضات التي تنطبق على السيناريوهات المستقبلية كافة التي درسناها. ويلخص الجدول 1 كيفية تصنيف هذه الافتراضات ضمن فئات الديموغرافية والهوية والسياق السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلّق بالديموغرافية يقوم افتراضنا على أن التوزّع العالمي للمسلمين سيستمر في إظهار هيمنة السنّة الذين يتفوقون عددًا على الشيعة بمعدّل 5 مقابل 1. غير أن الانقسام بين السنة والشيعة على طول الصدع الطائفي الذي يشمل شبه الجزيرة العربية وإيران والشام سيكون أقرب إلى 1 مقابل 1.[2] ولا نتوقّع أن يشهد التوازن الطائفي المتساوي تقريبًا بين السنّة والشيعة على طول هذا الصدع تعديلًا أو أن "ينقلب" التوازن الطائفي في بلدان محددة يمر فيها هذا الصدع في خلال الإطار الزمني لسيناريوهاتنا والممتد إلى عشر سنوات. تظهر الصورة الصدع الطائفي الذي يخترق قلب الشرق الأوسط.

الجدول 1. الافتراضات الرئيسية

الديموغرافية	الهوية	السياق السياسي والاقتصادي
عالميًا، سيفوق عدد السنة عدد الشيعة بمعدّل 5 مقابل 1	سيوازن سكان الشرق الأوسط بين هويات متعدّدة تتغيّر أهميتها مع مرور الوقت ووفقًا للظروف	سيحفل الشرق الأوسط بالصراعات الطائفية التي سيسعى المستفيدون من الفتنة إلى استغلالها
التوازن السني الشيعي على طول الصدع الطائفي الذي يشمل شبه الجزيرة العربية وإيران والشام سيكون أقرب إلى 1 مقابل 1	سيحاول المستفيدون من الفتنة الطائفية حشد المجتمعات المحلية حول الطائفة والتنافس مع الآخرين الذين سيسعون لحشد الجماهير حول هويات واهتمامات أخرى	سيمرّ الصدع الشيعي السني في دول ضعيفة تفتقر إلى الشرعية الواسعة النطاق والقدرة على التحكم بأراضيها
لن يشهد أي بلد تغيرًا في الطائفة المهيمنة	ستشكّل نوعية الحوكمة عاملًا رئيسيًا في قوّة الوطنية كهوية	ستبقى المملكة العربية السعودية وإيران الراعيتين الأساسيتين لطائفتيهما الخاصتين
ستؤثّر تدفقات اللاجئين والتشرّد الداخلي على التوازن الطائفي بقدر اختلاف معدّل المواليد بين السنة والشيعة أيضًا		

الصدع السني الشيعي



المصدر: البيانات من Izady (2013).

RAND *PE242-1*

يقوم افتراضنا الأساسي المتعلّق بالهوية في الشرق الأوسط على أن أهمية الهويات المختلفة ستواصل تغيّرها مع مرور الوقت وفقًا للظروف.

تظهر بعض الاختلافات في معدل المواليد بين الطوائف. ولكن باستثناء لبنان، تتمتّع الطائفة المهيمنة في البلدان كافة بتفوق عددي لا يمكن قلبه في ظل الظروف على المدى المنظور. وفي لبنان، يُعتقد أن الشيعة يشكّلون أغلبية بسيطة بالمقارنة مع السنّة والمسيحيين الموارنة ولكن لم يُجرَ أي إحصاء رسمي للسكان منذ عام 1932. وفي ظلّ ظروف عادية، نتوقّع أن تترسّخ الأغلبية الشيعية المفترضة على مدى العقد القادم إذ شهدت هذه الطائفة تاريخيًا أعلى معدّلات مواليد بين طوائف لبنان المختلفة (شامي، 1981؛ مركز المعلومات اللبناني، Chamie, 1981; Lebanese Information Center, 2013). ولكن استقبال لبنان لعدد كبير جدًا من اللاجئين السوريين يقضي على أي تأثير للاختلافات في معدّلات المواليد؛ ففي غضون سنوات قليلة بات هؤلاء المهاجرون يشكّلون ربع إجمالي سكان لبنان تقريبًا (مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، 2016). ولا تتوفّر معلومات موثوقة حول توزّع الهويات الطائفية للاجئين ولكن يُعتقد أن أغلبيتهم من السنّة وقد يتوافق ذلك مع التوازن الديموغرافي العام في سوريا والتمثيل غير المتناسب لهذه الطائفة في المعارضة. ومن الممكن أن يؤدّي هذا التدفّق إلى تشكّل أغلبية سنية في لبنان علمًا أن تحليلنا لا يمكنه تحديد التوزّع الطائفي الدقيق في البلد.

ويتجذّر تحليلنا في الواقع التجريبي الذي يُظهر سيطرة واضحة للسنّة في العالم الإسلامي ولكنهم يتمتّعون بمساواة تقريبية ليس إلا على طول الصدع الطائفي الذي يخترق قلب الشرق الأوسط. ومع ذلك نعترف أنه في مسائل الهوية غالبًا ما يضطلع الإدراك بأهمية أكبر من الواقع. وهذا يعني أنه في حين يشكّل العرب السنّة أقلية في العراق يعتقد الكثيرون من الأفراد الذين ينتمون إلى هذه الهوية حقًا أنهم الأكثرية. وعلى نحو مماثل، في حين يتساوى الشيعة والسنّة في العدد تقريبًا على طول خط الصدع الطائفي، غالبًا ما تحشد الطائفة الشيعية أفرادها تحت راية الاستضعاف والتعرّض للاضطهاد.

وفيما يتعلّق بالديموغرافية، تجدر الإشارة أيضًا إلى أن النزوح الداخلي – ولا سيما في سوريا والعراق واليمن – يخلّف على الأرجح آثارًا مضادّة على الصعيد الطائفي. فمن ناحية قد يؤدي ترسيخ الطوائف في جيوب معينة إلى تراجع التوترات الطائفية إذ تصبح الطوائف منفصلة عن بعضها جغرافيًا. ومن جهة أخرى فقد يؤدّي انخفاض التفاعل بين الطوائف إلى زيادة التعصب تجاه "المجموعات الأخرى". وفي المرحلة الانتقالية عند إعادة توطين العائلات في مكان جديد تصبح بشكل خاص عرضة لأعمال العنف الطائفي.

ويقوم افتراضنا الأساسي المتعلّق بالهوية في الشرق الأوسط على أن أهمية الهويات المختلفة ستواصل تغيّرها مع مرور الوقت وفقًا للظروف. وليس من الممكن التأكيد على أن الطائفية ستزداد أو ستنخفض – أو أن الوطنية ستزداد أو ستنخفض في الشرق الأوسط في عام 2026. وبالتالي، تشمل سيناريوهاتنا هذين المسارين وغيرهما. ويمكننا التسليم بأن سكان الشرق الأوسط سيستمرون في تحديد انتماءاتهم على أصعدة مختلفة بما في ذلك الدين والإثنية والدولة القومية والطبقة الاجتماعية الاقتصادية والجنس. وحرصًا على ذلك، سيواصل "المستفيدون من الفتنة الطائفية" – أي أولئك الذين يحشدون الجماهير في المجتمعات المحلية حول الطائفة – بذل الجهود ولكنهم سيجدون منافسة قوية من أولئك الذين سيحاولون حشد الناس حول محددات هوياتية أخرى. إذ لن تكون ساحة سياسات الهوية في الشرق الأوسط حكرًا على أمثال أبو مصعب الزرقاوي (Abu Mus'ab al-Zarqawi). بل سيجد المستفيدون

من الفتنة الطائفية منافسة من أمثال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي (Abdelfattah al-Sisi) الذي يحشد جمهوره حول رؤية وطنية.[3] وسيحاول مع ذلك آخرون إقامة تحالفات تتجاوز الطائفية والوطنية اللتين تشكلان "أيديولوجيتين" حصريتين ودافعين محتملين للنزاع بطرق مختلفة.

ونفترض أيضًا أن قوة الطائفية النسبية تقترن بالظروف الضمنية وبخيارات القادة والشعوب وليس شيئًا تحدّده الثقافة سلفًا. على سبيل المثال، ستهيئ الحوكمة الرشيدة والتاريخ الوطني الطويل الشعوب لإعطاء الأولوية للهويات الوطنية في حين ستجعلهم الحوكمة السيئة والحدود المصطنعة أكثر عرضة للهويات المتنافسة ومن ضمنها الطائفية والعشائرية. (تُناقَش هذه العوامل في قسم "الدوافع"). وفيما يخصّ افتراضاتنا، هذا يعني أن الشرق الأوسط ليس مقدّرًا له أن يعاني من الطائفية بل سيقترن مستوى الطائفية في المنطقة بالعوامل التي قد يكون بعضها هيكليًا بطبيعته وبعضها الآخر ستحدده خيارات الجهات الفاعلة على الأرض.

ومن ناحية السياق السياسي والاقتصادي في المنطقة نفترض استمرار سمات متعدّدة. وسيبقى الشرق الأوسط حافلًا بالمظالم والصراعات العنيفة التي ستحاول الجهات الفاعلة طائفيًا استغلالها. وهناك إمكانية لتحسين الظروف ولكن نظرًا لنطاق الصراع في الشرق الأوسط اليوم والفترة الزمنية النموذجية للحروب الأهلية والظروف التي تبدو على شفير توليد صراعات جديدة، نفترض أن الشرق الأوسط سيشهد أيضًا نسبة عالية من الصراعات على مدى السنوات العشر القادمة حتى لو كان المستوى المطلق أقلّ مما كان عليه في عام 2016. ونفترض أيضًا أن الدول التي يمرّ فيها الصدع السني الشيعي ستكون ضعيفة وستفتقر للشرعية من وجهة نظر شريحة كبيرة من سكانها كما ستفتقر للقدرة على السيطرة على كامل أراضيها. ومن الممكن أن تصبح الدول الإقليمية أكثر شرعية وأكثر قوّة في إطارنا الزمني ولكننا لا نرى مسارًا معقولًا لتحوّل الحوكمة الإقليمية أو القدرة الإقليمية.

وفي النهاية، تفترض سيناريوهاتنا كافة أن المملكة العربية السعودية وإيران ستظلّان الراعيتين الأساسيتين لطائفتيهما الخاصتين. إن سلوك هذه القوى الإقليمية التي نعالجه في قسم "الدوافع" قابل للتغيير؛ فبرأينا سيكون محدّدًا رئيسيًا لأهمية الطائفية في العقد القادم.

الدوافع

من أجل دراسة الاتجاهات المحتملة التي يمكن أن يتطوّر فيها الصراع الطائفي في المنطقة حدّدنا ثمانية دوافع للصراع السني الشيعي في الشرق الأوسط. ووفقًا لتقنيات التحليل الإنشائي التي طوّرتها مدرسة شيرمان كنت (Sherman Kent School) تشكّل الدوافع وسيلة لتحديد الأولويات والنظر في العوامل المتعدّدة التي تحدّد النتائج المعقولة (حكومة الولايات المتحدة، 2009). وتشكّل دوافعنا العوامل التي نرى أنها ستخلّف الأثر الأكبر على المسار المستقبلي للعلاقات الطائفية في المنطقة. وتشمل هذه العوامل الظروف المجتمعية وسلوك مجموعة متنوعّة من الجهات الفاعلة. ويمكن تصنيف الدوافع الثمانية ضمن ثلاث فئات: تلك المتعلّقة بالجماهير والجهات الفاعلة غير الحكومية وتلك المتعلّقة بالدول الإقليمية والبيئة الإقليمية واستراتيجيات الجهات الفاعلة من خارج المنطقة. ويستطيع كل دافع أن يزيد من خطر الصراع الطائفي أو يقلل منه بناءً على الشكل الذي يتّخذه؛ ويبين الجدول 2 العلاقة بين الدافع والصراع الطائفي.

لقد حدّدنا ثلاثة دوافع رئيسية تتعلّق بالجماهير والجهات الفاعلة غير الحكومية. ويتعلّق الدافع الأول منها بكيفية تحديد الجماهير ذاتيًا لانتماءاتها ولا سيّما قوة الهوية الطائفية بالمقارنة مع الهويات البديلة. وتشكّل الهويات الوطنية –من جهة– الطريقة الرئيسية التي يحدّد من خلالها الأفراد انتماءهم في مجتمع معيّن. وفي هذه الحالة، سيشعر الشيعة العراقيون بصلة مع مواطنيهم العراقيين، بغضّ النظر عن الطائفة أو العشيرة أو الطبقة الاجتماعية،

الجدول 2. دوافع الصراع الطائفي

تراجع خطر الصراع الطائفي	الدافع	تزايد خطر الصراع الطائفي
هيمنة الهويات غير الطائفية (مثلًا، ولاءات وطنية، محلية، طبقية)	الهوية الذاتية	هيمنة الهويات الطائفية
يدعو الزعماء الدينيون إلى تقبّل الطوائف والديانات الأخرى	طابع الخطاب الديني	يروّج الزعماء الدينيون لعلاقة عدائية بين الطوائف
تبني الجهات الفاعلة غير الحكومية جسورًا	الجهات الفاعلة غير الحكومية	تحشد الجهات الفاعلة غير الحكومية الجماهير حول الطائفة
تعمل الدول الإقليمية على الحدّ من الطائفية	الدول الإقليمية	تفرض الدول الإقليمية أجندة طائفية
تقدّم الدول حوكمة رشيدة دون تمييز بين الطوائف الدينية	نوعية الحوكمة	تعجز الدول عن توفير الخدمات الأساسية أو تميّز عند تقديمها الخدمات بناءً على الانتماء الطائفي
يخفّف النمو الاقتصادي من الضغط ويتم تقاسم الأرباح	الظروف الاقتصادية	يغذّي الضغط الاقتصادي الانقسام وتشعر المجموعات الدينية بأنها محرومة اقتصاديًا
يحدّ حلّ الصراع من العنف في المنطقة	اتجاهات الصراع	يمتدّ الصراع في إطار معيّن ويغذّي الصراعات في أماكن أخرى
تمنح الجهات الفاعلة من خارج المنطقة الأولوية للاستقرار	الجهات الفاعلة من خارج المنطقة	تسعى الجهات الفاعلة من خارج المنطقة إلى فرض نفوذها من خلال اللعب على سياسات الهوية

أقوى من الرابط مع شيعة إيران أو لبنان. ومن جهة أخرى، تطغى الهويات الطائفية على أنواع الهويات الذاتية الأخرى. وباستخدام المثل ذاته سيشعر شيعة العراق بتضامن مع أبناء طائفتهم في بلدان أخرى أكبر من تضامنهم مع سنّة العراق. ومن الممكن أيضًا أن يحدّد العراقيون انتماءاتهم على أصعدة أخرى بناءً على صلاتهم بالأماكن المحلية أو الجماعات العشائرية أو الطبقات الاجتماعية الاقتصادية مثلًا.

ويتمثّل الدافع الرئيسي الثاني في هذه الفئة في طابع الخطاب الطائفي في المجتمع. من جهة، يدعو علماء الدين إلى التسامح ويقدّر المجتمع مفاهيم التنوّع الديني. ويستطيع الزعماء الدينيون التوسّط بين الطوائف أو الأديان المختلفة. ومن جهة أخرى، يركّز الزعماء الدينيون على ما يفرّق بين المؤمنين وغير المؤمنين ويغذّون ثقافة التعصّب. وفي هذه الظروف يحشد الزعماء الدينيون أتباعهم خلف الهويات الطائفية.

والدافع الثالث هو الجهات الفاعلة غير الحكومية (مثلًا، منظمات المجتمع المدني، الميليشيات) التي يمكنها تحريك الصراع الطائفي أو إخماده وفق سلوكها، تمامًا مثل علماء الدين المذكورين سابقًا. وفي ظلّ الظروف المناسبة تستطيع منظمات المجتمع المدني بناء الجسور بين الطوائف. على سبيل المثال، يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تنظّم المظاهرات ضد الانقسامات التي تزرعها الأعمال الطائفية مثل تفجير مسجد شيعي في بلد ذي أغلبية سنيّة. وبالعكس، قد تلعب الجهات الفاعلة غير الحكومية دور المخرّب وتعطّل المبادرات الحكومية والمجتمعية للحدّ من الطائفية. على سبيل المثال، قد تنفّذ الميليشيات الشيعية – مثل قوات الحشد الشعبي العراقية – عمليات قتل انتقامية ضد الطوائف السنية ما يؤدي إلى استمرار دورات العنف الطائفي.

وترتبط مجموعة أخرى من الدوافع بسلوك الدول الإقليمية والبيئة الإقليمية التي تعمل فيها. لقد حدّدنا أربعة دوافع ضمن هذه

الفئة نرى أنها الأهم. ويتمثّل الدافع الأول والأهم في توجّه السياسة الخارجية للقوى الإقليمية. وقد تشكّل المملكة العربية السعودية وإيران، الدولتان الأهم على طول الصدع السني الشيعي، دافعًا للصراع الطائفي عندما تسعيان لبسط نفوذهما من خلال حشد أبناء الطائفة التابعة لهما في الدول المجاورة. وبعكس ذلك، تستطيع هاتان القوتان الإقليميتان الحفاظ على الاستقرار عندما تحترمان مبدأ عدم التدخل في شؤون البلدان المجاورة أو عندما تسعيان لتحقيق التعاون. والدافع الثاني في هذه الفئة هو نوعية الحوكمة. من جهة، تقدّم الدول بفعالية الخدمات لمواطنيها دون تمييز بحسب الطائفة أو غيرها من سمات الهوية. ومن جهة أخرى، لا تستطيع الدول أو لا ترغب في توفير الأمن والعدالة والخدمات الأساسية لمواطنيها كافة أو لفئات منهم. وتستطيع الحوكمة السيئة تحفيز المجتمعات المحلية على العودة إلى ولاءات أخرى – بما في ذلك الطائفة والعشيرة – للتعويض عن هذه الظروف في حين تلزم الحوكمة الرشيدة الحكام تجاه الشعب بموجب عقد اجتماعي.

ويتمثّل الدافع الثالث في هذه المجموعة في العلاقة بين الرفاه الاقتصادي والانتماء الطائفي. فعندما تكون الأقلية الطائفية، مثل الشيعة في المملكة العربية السعودية، محرومة اقتصاديًا أيضًا تعزّز التفاوتات والتنافس على الموارد الطبيعية الانقسامات الطائفية. وقد تجعل أيضًا البطالة المرتفعة في صفوف الشباب هذه الفئة أكثر عرضة للتجنيد الطائفي. ومن جهة أخرى، يؤدّي النمو الاقتصادي وتحسين الظروف الاقتصادية إلى تخفيض الضغوطات المجتمعية التي قد تعزّز العنف الطائفي.

أما الدافع الرابع في هذه الفئة فهو اتجاهات الصراع وتتمثّل في نطاق الصراع الإقليمي وحدّته وخصائصه. ومن جهة، يزيد الصراع الإقليمي والعنف من تشدّد الهويات الطائفية وينتج عنفًا إضافيًا. وفي هذا السياق، تعمل اتجاهات الصراع كظاهرة تعزّز نفسها. ومن ناحية أخرى، قد يشكّل حلّ الصراع في بلد ما سابقة وزخمًا إيجابيًا لحلّ الصراع في مكان آخر.

ويرتبط الدافع الأخير في الجهات الفاعلة من خارج المنطقة، وأبرزها على سبيل المثال لا الحصر الولايات المتحدة وروسيا، اللتان تملكان النفوذ وتتدخّلان في الشؤون الإقليمية. ومن جهة، تعزل الجهات الفاعلة نفسها أو تنشط في العمل للحدّ من الصراع الطائفي. ومن جهة أخرى فهي مشاركة وتسعى عمدًا أو تساهم عن غير قصد في الصراع الطائفي. ومن الأمثلة على هذا الدافع الذي يعمل على الحدّ من خطر الصراع الطائفي حث الولايات المتحدة للحكومة العراقية ذات الأكثرية الشيعية على السعي لتحقيق المصالحة السياسية مع الطائفة السنية. ومن الأمثلة على عمل هذا الدافع في الاتجاه المضاد قرار روسيا المحتمل أن السبيل الوحيد لحماية مصالحها في سوريا يكمن في العمل الوثيق مع الطائفة العلوية لبسط نفوذها.

وتعمل الدوافع بطرق متعددة. فقد تعمل أحيانًا بشكل مستقلّ عن بعضها بعضًا أو قد يتمتّع أحدها بقوة ليطغى على تأثيرات العوامل الأخرى. على سبيل المثال، قد تكون عدوى العنف قوية جدًا لدرجة أن البلد قد يستسلم للعنف الممتدّ من الدولة المجاورة حتى لو ترافق ذلك مع دوافع تحدّ من خطر الصراع الطائفي. وفي أحيان أخرى، قد تتفاعل الدوافع مع بعضها بطرق تؤمّن تعزيزًا متبادلًا. على سبيل المثال، قد يعزّز تحسين الحوكمة والأداء الاقتصادي القوي الحس الوطني لدى سكان الدولة ويرسّخ بالتالي الهوية الوطنية بدلًا من الهوية الطائفية. وفي النهاية، قد تلغي الدوافع بعضها بعضًا أو تتسبب ببلبلة عندما يشير دافع أو أكثر باتجاه صراع أقل طائفية في حين تشير دوافع أخرى باتجاه صراع أكثر طائفية. على سبيل المثال، قد تعطي القوتان الأهم من خارج المنطقة، الولايات المتحدة وروسيا، الأولوية للاستقرار الإقليمي في الوقت الذي تسعى فيه القوتان الأهم في المنطقة، إيران والمملكة العربية السعودية إلى زيادة نفوذهما من خلال أنشطة مزعزعة للاستقرار.

السيناريوهات

فيما يلي أربعة احتمالات مستقبلية بديلة للعلاقات الطائفية في الشرق الأوسط على مدى السنوات العشر المقبلة. وتعكس السيناريوهات كافة الافتراضات والدوافع التي نوقشت في الأقسام السابقة. وصُممت هذه السيناريوهات لتكون متمايزة من الناحية التحليلية حيث يتمكّن القارئ من التفريق بين المسارات الأساسية المعروضة. ولعب نقاشنا المنظم مع الخبراء في الموضوع – بما في ذلك مشاركة محلّلين من مجموعة الاستخبارات – دورًا رئيسيًا في صياغة هذه السيناريوهات التي نتج عدد منها عن ورشة عمل أقيمت في كانون الأول (ديسمبر) 2016. وفي النهاية، توضّح السيناريوهات الأربعة المعروضة مسارات مختلفة ولكنها ليست شاملة، في ما معناه أن هناك سيناريوهات أخرى ممكنة غير تلك الأربعة. لقد اخترنا هذه السيناريوهات لأنها تمثّل مجموعة متنوعة من الدوافع وتقدّم بعض السيناريوهات الأصلية.

السيناريو 1: بروز النزعة المحلية

الدوافع الأهم: الهوية الذاتية والجهات الفاعلة غير الحكومية ونوعية الحوكمة

في هذا السيناريو، يتراجع عهد الإسلاموية كواحدة من الهويات المهيمنة في الشرق الأوسط. تعاني الحكومات الإسلاموية في مختلف أنحاء المنطقة من تراجع في الأداء وتظهر نزعات استبدادية متزايدة. وتبرز في أعقاب ذلك ظاهرة نسميها النزعة المحلية تطالب فيها المجتمعات المحلية بدور أكبر في شؤونها وبتقديم الخدمات الرئيسية. إن النزعة المحلية هي ردّ على إخفاقات الأحزاب الإسلاموية بشكل خاص. حيث عزّز الدستور التركي الجديد سلطات الرئيس رجب طيب أردوغان (Recep Tayyip Erdogan) بالرغم من تراجع شعبيته وتزايد المعارضة. أما حماس، وبعد عجزها لأشهر عن تأمين الكهرباء أو المياه لأكثر من ساعات قليلة في اليوم، فقد فقدت سيطرتها على قطاع غزة لصالح مجموعة تكنوقراطية تعد بتحسين تقديم الخدمات. وبلغت الخيبة العامة من التحولات التي بدأها الربيع العربي ذروتها. فالأحزاب الإسلاموية تخسر أعضاءها ودعمها في مختلف أنحاء المنطقة. لقد فشلت هذه المجموعات مرارًا وتكرارًا في تقديم إطار عمل لحوكمة الدولة الفعالة ويلقي عدد متزايد من الناس اللوم عليها لمسؤوليتها عن تمكين المتطرفين الإسلاميين المتشددين.

ومن أجل ملء الفراغ، تبرز "النزعة المحلية" كدافع مهيمن للهوية الذاتية. إنها بشكل عام ردة فعل على بروز التشدّد الديني وغياب التنوّع المحلّي الذي شهده الشرق الأوسط في العقد الماضي. وتنهار سلطة طهران لبناء معسكر شيعي متماسك إذ ترى الأقليات الشيعية في الدول الأخرى نفسها متمايزة عن القيادة الإيرانية ومستقلة عنها. وشهدت المناطق ذات الأغلبية السنيّة بداية عودة متواضعة للصوفية في دليل على تقبّل التغيير المحلي في الأعراف. وتحطّ إعادة التركيز على القضايا المحلية من أهمية الطائفية في دفع الأجندات السياسية وحشد السكان.

ويفرض النظام في بغداد ودمشق حكمًا مركزيًا ويعاني بالتالي من مطالبة السكان بدرجة أكبر من الحكم الذاتي المحلي. وعلى النقيض من ذلك، تعطي طهران وبيروت قدرًا أكبر من الاستقلالية للمجالس المحلية والسلطات الإقليمية وتحقق توازنًا أفضل لهذه الضغوطات المحلية. وتتجدّد أيضًا الآمال في احتمال إقامة حوار مثمر بين إسرائيل والفلسطينيين – وتظهر مبادرات سلام شاملة بين المجتمعات المتجاورة المحلية الإسرائيلية والفلسطينية التي تسعى إلى التوصل إلى اتفاق عملي بشأن المياه وقضايا بيئية أخرى.

وفي حالات بارزة متعددة، يفوق الإقبال على الانتخابات المحلية الإقبال على الانتخابات الوطنية. وفيما يتعلّق بتصنيفات الأفضلية، تتمتّع الهيئات المحلية بشعبية أكبر من القادة الوطنيين. لقد حققت حملة "بيروت مدينتي" نجاحًا شجع العديد من التحركات لأن تحذو حذوها في مناطق حضرية أخرى في مختلف أنحاء العالم العربي ويشكّل ذلك تحديًا لنفوذ نخب الحرس القديم التقليدية.

وتركز هذه الحركات، تمامًا مثل سلفها "بيروت مدينتي" على تقديم الخدمات العامة العملية وبالتالي الحد من أهمية الأيديولوجية.

ولا تطرح النزعة المحلية نفسها دائمًا بطرق إيجابية. حيث تستعيض أحيانًا عن "الأيديولوجيات" السابقة (مثل الوطنية والإسلاموية) بهويات حصرية بالقدر عينه – تؤدي على سبيل المثال إلى تجديد التركيز على العشيرة كهيكلية تنظيمية للمجتمع المحلي. ولكن النزعة المحلية تحدّ بوضوح من تأثير الطائفية وتقلّل من قدرة المستفيدين من الفتن الطائفية على حشد الجماهير بناءً على أسس واسعة مثل الانتماء الديني.

السيناريو 2: معسكر شيعي مترسّخ وسط الفوضى السنية

الدوافع الأهم: الهوية الذاتية والدول الإقليمية والجهات الفاعلة من خارج المنطقة

في هذا السيناريو، يتحرّك المعسكران السني والشيعي في اتجاهين معاكسين. من جهة، يحشد معسكر شيعي أصغر حجمًا ولكن أكثر اتحادًا الأتباع لمواصلة ما يصوّره قادته على أنه إعادة توازن تاريخية متأخرة للقوى الطائفية في الشرق الأوسط. ومن جهة أخرى، يحدّ الاقتتال الداخلي وتضارب المصالح داخل المعسكر السني من فعاليته ويمّكن الجهات الفاعلة الشيعية من السيطرة شيئًا فشيئًا على مناطق نفوذه.

وبالرغم من التأخير الكبير في إدراك المنافع الاقتصادية لخطة العمل الشاملة المشتركة، يبدأ الرئيس الإيراني المعاد انتخابه حسن روحاني (Hassan Rouhani) بالوفاء بوعوده الاقتصادية ويضمن مشاريع استثمارية ضخمة متعددة من جانب شركات أوروبية. لقد بدأت زيادة إنتاج النفط ونمو قطاع التكنولوجيا بإنعاش خزينة الحكومة ما يمنح بالتالي طهران جيوبًا عميقة لدعم حلفائها وشركائها في المنطقة. ويتمتع حزب اللّه، الذي يدعمه أداؤه في الحملات الخارجية، بشعبية واسعة في الداخل ويحافظ على تمثيل قوي في البرلمان اللبناني. وتدعم حيدر العبادي (Haider al-Abadi) أغلبية قوية وذلك بفضل نجاحاته في استعادة شمال العراق من الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). كما أسهمت نجاحاته في مكافحة الفساد السياسي والحفاظ على اتفاق تقاسم السلطة مع الأكراد وإعادة بناء المناطق التي مزّقتها الحروب في تعزيز السلطة المركزية في بغداد، وإن كانت الأحزاب الشيعية تسيطر على الحكومة.

وحسّنت أيضًا عوامل متعددة العلاقات بين إيران والعراق. فقد أدت وفاة آية اللّه العظمى علي السيستاني (Ali al-Sistani) دون أن يخلفه زعيم روحي يتمتّع بمكانته إلى تقليص المنافسة على المكانة الدينية بين النجف وقم. ولم يغيّر آية اللّه العظمى محمود الهاشمي الشاهرودي (Mahmoud Hashemi Shahroudi) الذي اختير مرشدًا أعلى في إيران بعد وفاة علي خامنئي (Ali Khamenei) السياسات الوطنية الإيرانية ولكن الشاهرودي استغلّ جنسيته المزدوجة الإيرانية العراقية لبناء العلاقات مع العراق حيث يتمتّع بشعبية واسعة بين العراقيين الشيعة.

وتتناقض الوحدة النسبية للجهات الفاعلة الشيعية وثرواتها الوافرة مع الفوضى في المعسكر السني. حيث ستنهي المملكة العربية السعودية عملياتها العسكرية في اليمن بعدما ترغمها التوترات داخل المملكة على إعادة الانتشار للقضاء على التهديد في الداخل. ويضعف القلق من انزلاق اليمن في محور النفوذ الإيراني تماسك مجلس التعاون الخليجي مع إشارات من الإمارات العربية المتحدة بأن اللوم يقع على عاتق الرياض.

كما استعاد الرئيس السوري بشار الأسد (Bashar al-Asad) السيطرة على المدن السورية الكبرى الرئيسية كافة بالرغم من بعض الجيوب المعارضة الصغيرة. وفي حين تحافظ سوريا على علاقات جيدة مع روسيا وإيران تعتبرها فعّالة لهزيمة تنظيم داعش والمتمردين، لم يوطّد الانتصار المشترك في سوريا العلاقات الروسية الإيرانية. ومكّن استبعاد سوريا كونها نقطة خلاف دائمة في علاقة السعودية مع روسيا من توثيق العلاقات بين موسكو

والرياض. ولا تزال العلاقات الأمريكية مع الرياض متزعزعة وساءت مع محاولات واشنطن استثمار تحالفها من خلال طلب مكافأة مقابل انتشارها المستقبلي. وفي غضون ذلك، تنمو العلاقات بين الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة وقطر مدعومة بالروابط العسكرية الوثيقة.

والنتيجة النهائية هي أن الجهات الفاعلة الشيعية تبحث عن الفرص لتوسيع نفوذها في حين تقف الجهات الفاعلة السنية موقف الدفاع . وتعزّز الديناميكية نفسها إذ تدرك الجماهير الشيعية أن مكاسبها ممكنة بفضل وحدتها ويزيد ذلك من التزامها بهذا المبدأ. وفي المقابل، يؤدي تراجع المعسكر السني إلى المزيد من الاتهامات المتبادلة والخلافات على مستوى القيادة وبالتالي تعميق الشقاق.

السيناريو 3: استراتيجية حافة الهاوية تجلب الانفراج

الدوافع الأهم: طابع الخطاب الديني والدول الإقليمية والجهات الفاعلة من خارج المنطقة

يتسم هذا السيناريو بتصعيد الصراع الطائفي الذي يتجّه نحو صراع إقليمي يضع السعودية وإيران في مواجهة عسكرية مباشرة قبل أن يتراجع في نهاية المطاف. يدفع الخوف من العواقب إلى بذل جهود لاحتواء مناطق الاضطرابات الحرجة قبل أن تتصعّد إلى هذا المستوى.

وبلغ الاستثمار السعودي والإيراني في الصراع بالوكالة تحت عنوان الطائفية ذروة جديدة. ويظهر هذا التنافس بشكل خاص في سوريا واليمن حيث يواصل الطرفان تأجيج الصراع عن طريق شركائهما المختلفين. وتخلّت الولايات المتحدة إلى حدّ كبير عن جهودها الرامية إلى إيجاد حلّ للصراع واختارت بدلاً من ذلك السماح للجهات المتحاربة بإرهاق بعضها البعض. وبعدما ضمنت روسيا منفذها البحري على البحر المتوسط عبر طرطوس صبّت تركيزها على أوروبا وتركت الصراعات في المنطقة للمشاركين فيها.

وتزيد طهران والرياض من حدة تأجيج الصراع عبر تمويل الأقليات الطائفية في كل من البلدين – تعيد إيران تأسيس حزب اللّه السعودي في المنطقة الشرقية وتموّل السعودية القوميين البلوش السنّة في جنوب شرق إيران. ولا تحصر هاتان المجموعتان نفسيهما في المناطق الحدودية بل تشنان بنجاح سلسلة من الهجمات الإرهابية في عاصمتيهما التمثيليتين. وتردّ السعودية وإيران بوضع عدائي للقوات جوًا وبحرًا في الخليج. وفي ظلّ التوترات المتصاعدة تُغرق مقاتلة سعودية عن طريق الخطأ سفينة تجارية إيرانية كبيرة وتردّ إيران بإسقاط الطائرة. وبدلاً من أن تؤدّي هذه المواجهة القصيرة للقوتين إلى التصعيد تدفع الصدمة الجانبين إلى وقف مؤقت للعمليات. ويمتدّ هذا التوقف المؤقت ليصبح انفراجًا غير مستقر حيث تسعى السعودية وإيران إلى تهدئة التوترات بدلاً من المخاطرة بصراع مباشر طويل الأمد.

وفي الوقت الذي يبحث فيه كل طرف عن سبل للتخفيف من حدّة التوتّر تضيّق الرياض وطهران الخناق على الذين يدفعون باتجاه تنفيذ أجندات طائفية خوفًا من التسبب بأحداث لا تستطيع القوتان الإقليميتان التحكّم بها. ويبدأ البلاط الملكي السعودي بهدوء بإقالة علماء الدين الذين يلهبون الشارع في حين تُنشر قوات الباسيج الإيرانية لتفريق التظاهرات ضد رموز المملكة العربية السعودية. وما زالت الجماهير غير متحمسة لتحقيق الانفراج ولكن الدولتين تتخّذان الإجراءات لفرضه بالقوة.

ويشير هذا السيناريو إلى أن احتمال زيادة الصراع الطائفي الذي تتحكم به الدولة قد يدفع في الواقع الجهات الفاعلة الإقليمية إلى التراجع عن حافة الهاوية بعد أن تواجه احتمالات عدم استقرار أكبر. وهذا السيناريو هو الأكثر صعوبة من ناحية تصميم التدخلات السياسية إذ يفيد أحد تفسيراته أن الأمور ستزداد سوءًا قبل أن تتحسّن.

السيناريو 4: الصراع الإثني والنزوح يؤديان إلى الفصل الذاتي

الدوافع الأهم: الهوية الذاتية والجهات الفاعلة غير الحكومية واتجاهات الصراع

في هذا السيناريو، لم تخفّ حدّة العنف الناشط تحت راية الطائفية إلا لأن الصراع الإثني والنزوح أدّيا إلى فصل فعلي للطوائف. وعلى غرار السيناريو 3، لا يكمن التأثير الصافي على الطائفية في الحدّ من التوترات بل إن العملية المعتمدة للوصول إلى هذه الغاية تضع الطوائف في خطر فعلي وترتكز على الفصل وليس التقبّل.

وبالرغم من تغلّب الحملة الدولية على داعش، شنّ التنظيم حملة دامية ومنفّرة في طريقه نحو الهزيمة وأظهرت نتائجها فعالية عملية التطهير التي استهدف بها التنظيم الأقليات الشيعية. وتظهر هذه الانقسامات بوضوح في العراق حيث قضت تقريبًا عمليات القتل الإثنية والنزوح الداخلي على المجتمعات المحلية المتعددة الطوائف التي كانت موجودة سابقًا. وأصبحت الموصل مثلًا مدينة سنيّة بأكملها تقريبًا. وردّت جماعات الميليشيات الشيعية بشنّ عمليات انتقامية ضدّ السكان من السنّة ما دفعهم إلى الخروج من وسط العراق في ما وصفته الأمم المتحدة بالتطهير العرقي. وتبدّد تقريبًا الوعد بحكومة ائتلافية وانسحب الأكراد إلى إقليم كردستان الذي يتمتع بحكم ذاتي وبات يشمل كركوك وغادر القادة السنّة ليحكموا الغرب بحكم الأمر الواقع.

ومع العلم أن التحالف بقيادة السعودية حال دون سيطرة الحوثيين على الحكم في صنعاء في نهاية المطاف، لم تتصدَّ الحكومة المركزية الجديدة الضعيفة لسيطرة الحوثيين على الشمال وما زالت القوات الحوثية تبسط سيطرتها على مدينة الحُديّدة الساحلية. ويرى الطرفان أنه من المفيد الحفاظ على وهم انتهاء الحرب بالرغم من غياب حلّ سلمي رسمي ولا يبدو أن هذا التقسيم الفعلي لليمن سيتغيّر في المستقبل القريب.

وفي سوريا، أسفرت عملية السلام عن "مناطق سيطرة" معترف بها ومقسمة بين حزب الاتحاد الديمقراطي والنظام والمعارضة (دوبنز وغوردون ومارتيني، Dobbins, Gordon, and Martini, 2017). وبعد الإعلان عن المناطق ركزت موجة من النزوح الداخلي السكان الأكراد في منطقة سيطرة حزب الاتحاد الديمقراطي كما تجمعت الأقليات بما في ذلك العلويون والمسيحيون والدروز في منطقة سيطرة النظام أما العرب السنّة فقد تركزوا في منطقة سيطرة المعارضة. وتشكّل المدن المختلطة والمناطق الحدودية حيث تتلاصق مناطق السيطرة مواقع إراقة دماء إثنية طائفية خاصة. وحتى في الدويلات الصغيرة جدًا غير القابلة للتقسيم يفصل السنّة والشيعة أنفسهم ضمن أحياء ولا سيّما في المنامة ومدينة الكويت المقسّمتين إلى أحياء سنيّة بالكامل وأحياء شيعية بالكامل بشكلٍ واضح.

إن الأثر على العلاقات الطائفية شامل. فمن جهة، تخفّض قلة التفاعل بين الطوائف من نسبة حدوث الصراعات يوميًا. ومن جهة أخرى، يرسّخ الفصل بين الطوائف التحيزات وينذر بصراع يتفاقم ببطء ويتّجه نحو الانفجار.

الخاتمة

يساعد العرض السابق للافتراضات والدوافع والسيناريوهات على إعداد تقييمات المحلّلين – ومن ضمنها تقييمات مجموعة الاستخبارات الأمريكية – المتعلّقة بالعلاقات الطائفية في الشرق الأوسط. والاستنتاجات الأساسية من هذه العملية هي التالية:

- في مدّة زمنية تمتدّ إلى عشر سنوات، تتوفّر احتمالات مستقبلية معقولة متعددة لمسار الطائفية في هذه المنطقة. فمسألة زيادة الطائفية أو انخفاضها في العقد القادم غير حتمية وذلك لأن حدّة الطائفية تعتمد على دوافع قد تشير إلى أي من الاتجاهين.
- قد تتأثر بعض هذه العوامل بقرارات الولايات المتحدة (والشركاء الدوليين) السياسية. على سبيل المثال، إن نوعية الحوكمة

والظروف الاقتصادية والتصدّي للصراعات القائمة لمنع امتدادها كلها عرضة للتدخلات السياسية.

- من جهة أخرى، من الصعب جدًا على الجهات الفاعلة من الدول ولا سيما الولايات المتحدة التأثير في عوامل من قبيل طابع الخطاب الديني في الشرق الأوسط وتحديد المجتمعات المحلية لانتمائها الذاتي.
- بالرغم من طبيعة المنطقة الدينامية، ثمة عوامل ثابتة متعددة تستطيع الولايات المتحدة الاعتماد عليها في التخطيط لاستراتيجيتها الرامية إلى تهدئة الصراعات التي تغذّيها الطائفية في المنطقة. ونتوقّع أن يستمرّ الدور الذي تلعبه القوتان الإقليميتان الرئيسيتان، المملكة العربية السعودية وإيران، في التأثير في العلاقات الطائفية على مدى عشر سنوات.
- ليست الطائفية إلا دافعًا واحدًا للصراع في مختلف أنحاء المنطقة. لقد اخترناها وحدها كموضوع لبحثنا ولكن هذا لا يعني أنها العامل الوحيد – أو حتى الأهم – في توليد الصراع الإقليمي.

وفي النهاية نود أن نختتم بتحديد بعض المواضيع المحتملة للبحوث المستقبلية التي حددها هذا المشروع كوسائل لتطوير فهمنا للطائفية في الشرق الأوسط. ويقوم الموضوع الأول على تصاميم متغيّرة مركّبة قادرة على قياس حدّة الطائفية في مكان ما مع مرور الزمن. وفي الوقت الحاضر، يعتمد الباحثون تلقائيًا نهج "أعرفها عندما أراها" في التعامل مع الطائفية ولكن ما من تدبير معياري يمكنه التحقق من أهمية الطائفية أو توفير تفاصيل أكثر دقة بشأنها في مجتمع ما أو تبيان الاتجاه سواء أكان نحو طائفية أكثر أو أقل مع مرور الوقت. ولكن من السهل جدًا تصميم متغيرة مماثلة وتتبعها. إن المتغيرة المركبة التي تجمع بين (a) بحثٍ استطلاعي حول الشعور العام (b) وتتبّع الخطاب الطائفي (c) وتتبّع الأعمال الطائفية من شأنها توفير أسس ضرورية جدًا لتحديد الثقل الذي يمكن تحمّله طائفيًا عند تصميم التدخلات السياسية لزمان ومكان محدّدين.

ويشجّع المؤلفون أيضًا على إعادة عملية توليد السيناريوهات باستخدام تقنية تحليلية مختلفة – التحليل بأثر رجعي – لتحليل الاحتمالات المستقبلية البديلة الواردة هنا. واخترنا الاعتماد على الافتراضات والدوافع لأننا اعتبرناها طريقة موضوعية لتوقع الاحتمالات المستقبلية. ويتمتع التحليل بأثر رجعي الذي يبدأ بالحالة النهائية بمزايا أخرى.[4] فهو يساعد على تسليط الضوء على التدخلات السياسية التي لا بدّ من القيام بها للتوصّل إلى النتيجة المرجوّة أو تجنّب النتيجة الأسوأ. ويسهّل التحليل بأثر رجعي ربط هذه النتائج بمؤشرات وتحذيرات بما أن المؤشرات والتحذيرات تغيب بطبيعة الحال عند كتابة قصة كيفية الوصول إلى الحالة النهائية.

ويتمثّل موضوع البحث الثاني الذي تذكره دراستنا دون أن تعالجه مباشرة في مسألة الروابط بين الطائفية وسائر دوافع الصراع. وبعبارات العلوم الاجتماعية، نستخدم الطائفية بوصفها متغير تابع فيما نبحث عن المتغيرات المستقلة (أو الدوافع) التي تغذّي هذه الظاهرة أو تهدّئها. ولكن قد يبدأ المرء بالصراع بوصفه متغير تابع وينظر في كيفية تفاعل الطائفية ومجموعة من المتغيرات المستقلة الأخرى للتأثير في هذه الظاهرة.

الملاحظات

[1] الطائفية هي مفهوم أكبر بكثير وأوسع نطاقًا من شقها السني الشيعي. وقد تُظهر الهويات الدينية الأخرى (المسيحيون واليهود مثلا) أيضًا تصرفًا طائفيًا ويستخدم بعض الأكاديميين هذا المصطلح عندما يتحدثون عن تسييس أي هوية جماعية نسبية – وهذا يعني أن الطائفية يمكن أن تنطبق على الهويات غير الدينية مثل الإثنية. ويركّز هذا المنظور التحليلي على تسييس الهويتين السنية والشيعية فقط.

[2] باستخدام بيانات من قاعدة البيانات العالمية للأديان (World Religion Database) قمنا باحتساب نسبة السنّة إلى الشيعة في البلدان التي يمرّ فيها الصدع الطائفي وتشمل شبه الجزيرة العربية وإيران والشام. وإذا جمعنا سكان هذه البلدان (أي الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية واليمن وإيران وسوريا وعُمان وقطر ولبنان) يشكّل الشيعة 54 في المئة من السكان والسنّة 46 في المئة. ونظرًا لصعوبة الحصول على إحصاء موثوق للسكان في هذه البلدان احتسبنا أيضًا هذه النسبة باستخدام متوسط الأرقام المتوفرة في كتاب حقائق العالم التابع لوكالة الاستخبارات الأمريكية (Central Intelligence Agency's World Factbook) (غير مؤرّخ) ومن مركز الكونغرس للخدمات البحثية (Congressional Research Service) (أرمانيو، Armanio, 2004) ومنتدى بيو (Pew Forum) (2009، 2011) وتوصلنا إلى النتيجة عينها.

[3] نستخدم في هذه الحالة وفي مختلف أقسام هذه الدراسة كلمة وطنية (nationalism) لنصف الولاء لبلد معين وليس القومية الإثنية.

[4] التحليل بأثر رجعي هو شكل من أشكال التحليل التساؤلي ويرد بالتفاصيل تحت هذا العنوان في كتاب مدرسة شيرمان كنت التمهيدي (حكومة الولايات المتحدة، U.S. Government, 2009).



Armanio, Febe, *Islam: Sunnis and Shiites*, Washington, D.C.: Congressional Research Service, February 23, 2004.

Central Intelligence Agency, *World Factbook*, individual country entities, undated. As of March 2017: https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/

Chamie, Joseph, *Religion and Fertility: Arab Christian- Muslim Differentials*, Melbourne: Cambridge University Press, 1981.

Dobbins, James, Philip Gordon, and Jeffrey Martini, *A Peace Plan for Syria III: Agreed Zones of Control,* Decentralization, and International Administration, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, PE-233-RC, 2017. As of April 14, 2017: https://www.rand.org/pubs/perspectives/PE233.html

Izady, Michael, "Gulf 2000 Project," New York: Columbia University, School of International and Public Affairs, 2013. As of April 13, 2017: http://gulf2000.columbia.edu/images/maps/Evolving_Shia_Crescent_2015_lg.png

Lebanese Information Center, *The Lebanese Demographic Reality*, January 14, 2013. As of February 3, 2017: http://www.lstatic.org/PDF/demographenglish.pdf

Pew Research Center, *Mapping the Global Muslim Population: A Report on the Size and Distribution of the World's Muslim Population*, Washington, D.C., October 2009.

Pew Research Center, *The Future of the Global Muslim Population: Projections for 2010–2030*, Washington, D.C., January 2011.

United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, "Lebanon Overview," February 2016.

U.S. Government, *A Tradecraft Primer: Structured Analytic Techniques for Improving Intelligence Analysis*, March 2009.

نبذة عن المؤلفين

جيفري مارتيني هو باحث أول في مجال الشرق الأوسط لدى مؤسسة RAND وأمضى سنة 2014 في مكتب الصراعات وعمليات تحقيق الاستقرار التابع لوزارة الخارجية الأمريكية.

هيذر ويليامز هي باحثة أولى في مجال السياسة الدولية/ الدفاعية لدى مؤسسة RAND. ويدور مجال تركيزها على الأمن القومي وقضايا الشرق الأوسط الإقليمية والسياسة الاستخباراتية ومنهجيتها.

ويليام يونغ هو محلل سياسي مساعد لدى مؤسسة RAND. شغل منصب مدير ورئيس عمليات جمع المعلومات لدى مديرية العمليات السرية لأكثر من 30 عامًا قبل أن يتقاعد في كانون الأول (ديسمبر) 2011.

حول هذا المنظور التحليلي

يقدم هذا المنظور التحليلي أربعة سيناريوهات محتملة عن العلاقات الطائفية في الشرق الأوسط حتى عام 2026. ويهدف هذا العمل الموجز والأولي إلى إفادة مراقبي الاتجاهات في الشرق الأوسط أو المهتمين تحديدًا بموضوع الطائفية. ويمكن أن يتوجّه هذا التحليل لصانعي السياسات الأمريكيين ولمجموعة الاستخبارات الأمريكية.

ويودّ المؤلفون تقديم الشكر لقيادة مركز السياسات الاستخباراتية التي جعلت هذا البحث ممكنًا. ونقدّر أيضًا الوقت الذي خصصته لنا مجموعة من الخبراء في الموضوع والأفكار التي تشاركتها معنا والمساهمات القيمة التي قدمتها لافتراضاتنا ودوافعنا وسيناريوهاتنا. ونودّ أيضًا أن نشكر زملاءنا شيلي كولبرتسون (Shelly Culbertson) وبربارا سود (Barbara Sude) اللتان راجعتا هذا المنشور وقدّمتا توصيات مفيدة بشأن بنيته ومضمونه.

أجريت هذه الدراسة في مركز السياسات الاستخبارية التابع لمعهد أبحاث RAND للدفاع الوطني، وهو مركز بحوث وتطوير يعمل بتمويل فدرالي وبرعاية مكتب وزير الدفاع وهيئة الأركان المشتركة وقيادة المقاتلين الموحّدة وقوّات البحرية وقوّات مشاة البحريّة ووكالات الدفاع ومجموعة استخبارات الدفاع.

للمزيد من المعلومات عن مركز RAND للسياسات الاستخباراتية، الرجاء زيارة موقعنا الإلكتروني: http://www.rand.org/nsrd/ndri/centers/intel.html أو الاتصال بالمدير (المعلومات متوفرة على الصفحة الإلكترونية).

للحصول على مزيد من المعلومات حول هذا المنشور الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني:
www.rand.org/t/PE242



www.rand.org

Arabic Translation of “The Future of Sectarian Relations in the Middle East”

PE-242/1-OSD